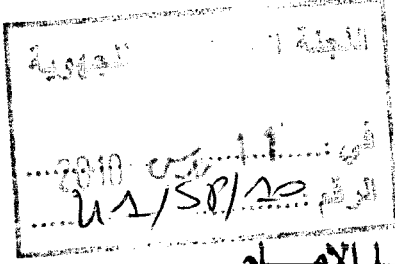




إلى

السيد المحترم: رئيس اللجنة الاستشارية للجهوية

الرباط



الموضوع: وجهة نظرنا حول الجهوية في المغرب.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد: يشرفني باسم المكتب التنفيذي للاتحاد العام الديمقراطي للشغالين، أن أوافيكم بورقة تتضمن وجهة نظرنا حول الجهوية الموسعة.

السيد الرئيس المحترم، يسرني أن أهنئكم على الثقة العالية التي وضعها فيكم صاحب الجلالة أنتم وباقي أعضاء اللجنة الاستشارية الجهوية لتدبير هذا الملف الذي نراه قفزة نوعية لوضع الأسس الصحيحة للنهوض ببلدنا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبينيا وحقوقيا ...

السيد الرئيس المحترم، إن الجهوية الموسعة تعني في نظرنا وحدة ترابية تتكون من عدة عمالات وأقاليم تضم جماعات محلية حضرية وقروية، تسير من قبل مجلس جهوي منتخب مباشرة من طرف الساكنة، ومن طرف ممثلي المأجورين بالنسبة للمنظمات النقابية والمهنية.

تهدف الجهوية في نظرنا إلى:

- تعزيز وتوسيع مجال الديمقراطية في كل مناحي الحياة.
- ترمي إلى تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي وثقافي وبيئي بين مكونات الجهة وبين تلك الجهة وباقي جهات المملكة.
- تتمتع باختصاصات واسعة في مجال تدبير الشأن الجهوي، ينظم هياكلها قانون تنظيمي يضمن:

1- الوحدة الترابية للجهة

2- تقوية الاقتصاد الجهوي

3- تقوية النسيج الاجتماعي

4- التنوع الثقافي...

- تتمتع باستقلال مالي يخضع لمراقبة المجلس الجهوي للحسابات.
- يفوض لها الإشراف على القطاعات الحيوية كالزراعة والصناعة والتعليم والصحة والصيد البحري والتعمير والإسكان والمياه والغابات والنقل العمومي ... بواسطة وضع مخططات اقتصادية واجتماعية تحت مراقبة السلطة المركزية "الحكومة".
- تزويد المجالس الجهوية بالموارد البشرية الضرورية المتميزة بكفاءتها ومصداقيتها لتساهم في عملية الخلق والإبداع للرفع من مستوى عيش ساكنة الجهة.
- خلق وزارة خاصة بالجهات والجماعات المحلية.
- العمل على جلب الاستثمار الداخلي والخارجي لتنشيط الحياة الاقتصادية وامتصاص البطالة مع خلق مقاولات صغرى ومتوسطة ودعمها حتى تؤدي وظيفتها على أحسن وجه بعد التخفيف من عبء الضرائب.

السيد الرئيس المحترم، كثيرا ما تتداخل اختصاصات رئيس الجهة والوالي، ولذلك نرى ما يلي:

بالنسبة لرئيس الجهة: ينتخبه أعضاء مجلس الجهة، يكون أمرا بالصرف ومراقبا من طرف المجلس الجهوي للحسابات، كما يكون خاضعا لسلطة الوزير الأول.

بالنسبة للوالي: يكون ممثلا لجلالة الملك بالجهة المعين بها. ومن أهم اختصاصاته؛ المحافظة على أمن وسلامة وممتلكات المواطنين عبر تراب الجهة، وينسق بين عمال عمالات وأقاليم تلك الجهة، ويدعم كل المخططات الاقتصادية والاجتماعية التي يديرها مجلس الجهة.

السيد الرئيس المحترم: إننا في الاتحاد العام الديمقراطي للشغالين نرى:

- ضرورة خلق مجلس جهوي للحسابات يسهر على مراقبة مالية الجهات ويحافظ على سلامة المال العام.
- ضرورة خلق مجلس اقتصادي واجتماعي جهوي على غرار ما هو معمول به على المستوى الوطني.

السيد الرئيس المحترم: على مستوى المجال النقابي نرى:

- ضرورة إشراك المنظمات النقابية والمهنية الجادة بمجلس الجهة عن طريق رفع الحصص المتعلقة بممثلي الأجورين بالجهة.

- ضرورة خلق مقاعد مستشارين برلمانيين جهويين ينتخبون من طرف ممثلي
المأجورين على غرار المستشارين البرلمانيين للجماعات المحلية مع الإبقاء على تمثيلية
النقابات بمجلس المستشارين بالغرفة الثانية ورفع حصيصها إلى 37 مقعدا عوض 27.
- توسيع مجال الحريات النقابية والعمل على مأسسة العمل النقابي بالمؤسسات الإنتاجية
على مستوى الجهة.

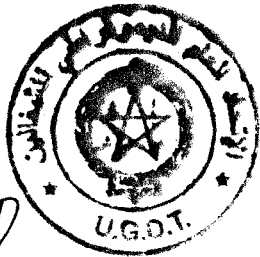
السيد الرئيس المحترم: إن كل ما ذكر أعلاه لا يمكن تحقيقه إلا بممارسة ديمقراطية
حقيقية، وشفافية مطلقة، واحترام حقوق الإنسان، والحريات العامة بعيدا عن
ممارسات العهد البائد لبعض المسؤولين لاسترجاع ثقة المواطنين المفقودة، مع جعل
العنصر البشري المحور الأساسي لكل تنمية، إضافة إلى دعم جمعيات ومنظمات المجتمع
المدني وتوسيع مجال أنشطتها، إلى جانب باقي المؤسسات حتى تساهم في نجاح وإرساء
قواعد الهوية الموسعة.

السيد الرئيس المحترم: إن نجاح الهوية الموسعة وإرساء دعائمها والنهوض
بساكنتها لابد من الإيمان المطلق بالدين الإسلامي والملكية الدستورية الضامنة لوحدة
الأمة المغربية وإرساء دعائم اللغة العربية مع تقوية اللغات الأمازيغية وعدم إقصاء
اللهجات المحلية لأن ذلك سيحافظ على الهوية الوطنية المغربية.

كل هذا يجب أن يتضمنه الدستور المغربي عن طريق مراجعة خاصة في هذا
الباب.

تقبلوا فائق التقدير والاحترام
والسلام

عن المكتب التنفيذي



الكاتب العام

الإمضاء : جلول الغرسلي

العنوان: شارع الكفاح رقم 18 القامرة الشمالية بلوك : C حي يعقوب المنصور الرباط (أمام المحطة الطرقية)
المحمول: 06.61.05.16.26 — الفاكس: 05.37.56.18.81